

ثمة أسئلة تبعث على الريبة، وتدعو للتأمل.. لماذا لم تقم الأجهزة الأمنية بواجبها في ملاحقة مرتكبي جرائم القتل لدواعي منطوية، ومن ضمنهم «علي العبدلي» المتهم بجريمة قتل ثلاثة من أبناء القبيلة، وما السر وراء رفع النقاط الأمنية من أكثر المناطق التهاباً كـ«الحبيلين» وغيرها، ولماذا تقف قوات الأمن مكتوفة الأيدي أمام العناصر التي تعيث بالمحلات التجارية والطرق والممتلكات العامة والخاصة إحراقاً وتدميراً!!

## الضالع، لحج، أبين.. الانزلاق نحو مربع العنف بتواطؤ رسمي



مهامها إزاء كثير من الخروقات الأمنية على مدى الثلاث سنوات الماضية، وأن المسؤولين الأمنيين في لحج اعترفوا بأنهم غير قادرين حتى على حماية الخط العام في الوقت الحالي. مثل هذا الحديث له ما يسند من تصريحات مسؤولين محليين في محافظة أبين، وما يدعمه من المشاهدات والمتابعة اليومية لتطور الأوضاع في محافظات لحج والضالع وأبين، التي رصدها مراسلو الصحوة في التقارير التالية، والتي تسيطر جانباً من الغموض حول مدى تواطؤ نافذين في السلطة فيما يحدث من اعتداءات وأعمال تخريبية..

من يسعى إلى اللعب بالنار، كما سبق وأن لعبت السلطة بأوراق غاية في الخطورة نجمت عنها الكثير من الخسائر والأضرار وما زالت تداعياتها قائمة حتى اللحظة. إن مجرد صمت السلطات المحلية في تلك المحافظات والأجهزة الأمنية عن الأعمال التخريبية والاعتداءات هو في حد ذاته تواطؤ، فكيف يكون الأمر إذا علمنا أن البرلمان اتهم صراحة مسؤولين في السلطة بتشجيع الحراك ودعوات الانفصال، وقال في أحد تقاريره بأن لا وجود للدولة في لحج ولا أثر، وبأن المحافظة تشهد حالة انفلات أمني في معظم مديرياتها، وإن الجهات الأمنية تقاعست في أداء

بات من الملاحظ كما يرصد مراسلو الصحوة في أكثر المحافظات اشتعالاً أن الأجهزة الأمنية تقوم بتفريق عدد من المسيرات والمظاهرات بالقوة والرصاص الحي، لكنها تحجم عن حماية أصحاب المحلات التجارية والبسطات ولا تتدخل إلا بعد خراب مالطا، بعد أن يكون الحريق قد أتى على كل شيء، كما حدث في مدينة الحوطة الأسابيع الفائتة. فهل ثمة تواطؤ من بعض الجهات الرسمية والأمنية والناقلين لجر المواطنين في هذه المناطق إلى مربع العنف، وإدخالهم في أتون صراعات ومواجهات يختلط الحابل فيها بالنابل، وهل هناك

## أبين.. اتركوا المحافظات المشاغبة تحترق

منصور بلعدي

أسفر الصراع والمشاكسة بين الحراك والسلطة عن نتائج كارثية على حياة المواطن الواقع بين دفتي رحى الصراع، فكان الانقلابات الأمنية الفاضح هو سيد الموقف في أبين حيث غابت السلطة تماماً عن مكانتها الطبيعية في حماية المواطن، فقاد هذا الغياب إلى انتشار ظواهر سلبية عديدة لم تألفها المحافظة حتى في زمن الاستعمار.. فقد انتشرت السرقات المتنوعة التي تقوم بها عصابات متعددة ولكن مصدرها واحد فسرت السيارات الحكومية وسيارات المشاريع ثم سيارات شخصية وثم بيعها في أماكن معروفة، والسلطة لا تحرك ساكناً، وحدثت اغتيالات قيدت ضد مجهول، وتجاوزات كثيرة جعلت المواطنين يعيشون في قلق دائم خوفاً على ممتلكاتهم وأنفسهم.

أما تردّي الخدمات الاجتماعية فوصل إلى درجات مخيفة من انقطاع مياه الشرب إلى تردّي الوضع الصحي وانتشار بحيرات مياه الصرف الصحي في الشوارع إلى الاعتداءات على المحلات التجارية وغير ذلك كثير.

وقد توجهنا بسؤال واحد إلى بعض ممن استطلعنا آراءهم من المسؤولين والمثقفين وأساتذة الجامعة مفاده: هل السلطة المحلية عاجزة عن ضبط الأمن في المحافظة أم متواطئة؟ وكانت الإجابات كالتالي:

«ناصر عبد الله الفضلي الأمين العام للمجلس المحلي نائب المحافظ قال: هذا سؤال سياسي أمتنع عن الإجابة عليه وأدار لنا ظهره.»

«علي محمد القصيبي عضو المجلس المحلي بزنجبار قال: السلطة قادرة على ضبط الأمن لكن لها حسابات أخرى.»

«محمد الحاج مدير عام مكتب الإعلام ومستشار المحافظ قال: الاثنان معا ولم يعقب «أي قدرة على ضبط الأمن ولكن متواطئة.»

«عبد الله الحمزي «ضابط أمن» قال: الدولة ليست عاجزة عن ضبط الأمن في أبين، ولكننا نعمل وفق نظام مؤسسات والسلطة المحلية هي من تدير هذه المؤسسات وبالتالي هي المخولة بتوجيه الأجهزة الأمنية للقيام بواجباتها وإن لم تفعل فإنها تتحمل نتائج ما يحدث.»

«أما أحد منتسبي الحزب الحاكم -فضل عدم ذكر اسمه- فقال: السلطة لا يعجزها ضبط الأمن أبداً ولكن يبدو أن لسان حالها -طبقاً لمقتضى الحال- اتركوا المحافظات المشاغبة تحترق، لأنها تحاول الخروج عن بيت الطاعة.»

## الضالع.. مسلحون يسرحون في الشوارع على مرأى من الأمن

فصيل من فصائله يعد المتهم الأول، فأين هو دور تلك الأجهزة من تحمل مسؤولياتها القانونية في الحفاظ على السكينة العامة وتوفير الأمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم من عبث العابثين والخارجين عن القانون، وما يترتب على ذلك من القيام بتعقب الجناة وتقديمهم للعدالة.

يرى مراقبون أنه وبالنظر إلى طبيعة تلك الأعمال خاصة إذا علمنا أنها استهدفت مؤخراً منازل بعض الصحفيين وقيادات في المشترك بما فيها بعض المتعاطفين مع الحراك، فإن الأمر هنا سيختلف تماماً، بشكل يضع تلك السلطة في مربع الشك والريبة، خصوصاً وأنها تسعى حثيثاً إلى جر الحراك إلى مربع العنف ليسهل عليها ضربه وسرعة القضاء عليه.

فيما يرى آخرون أن تنامي ظاهرة العنف والتهويل من شأنه يصب في خاتمة المصلحة الشخصية لبعض القيادات الأمنية والعسكرية تستغلها في ابتزاز السلطات المركزية وهرب الخزينة العامة بغض النظر إن كان ذلك يتم بصورة مباشرة بالتنسيق مع قيادات تلك الجامعات أو بصورة غير مباشرة من خلال غرض الطرف عنها لتسرح وتمرح كيفما تشاء، طالما وهي في المحصلة تصب في مصلحة تلك القيادات. والغريب أنه وفي الوقت الذي لم تقم فيه السلطات الأمنية على الإطلاق باعتقال أي شخص من المتهمين بإطلاق النار وزعزعة الأمن والاستقرار، فقد قامت باعتقال صحفيين وعدد من الناشطين السياسيين لدرجة أن اعتقلت قيادات اللقاء المشترك بالمحافظة (سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي بالمحافظة «قاسم الذرحاني» ورئيس شوري اتحاد القوى الشعبية «علي شاييف» وعضو مركزية الاشتراكي «عبد الحميد طالب» ( إضافة إلى خروج بعض أفراد الأجهزة الأمنية وهم ملثمون وممارسة أعمال القتل وإطلاق النار على بعض قيادات الحراك بالمحافظة.

وعلى كل فإن المواطن العادي يظل هو الضحية من أعمال العنف سواء كانت من قبل السلطة أو عناصر أخرى مجهولة باعتباره من يدفع الضريبة من أمنه واستقراره فهل تعي تلك الجهات وفي مقدمتها السلطة أن تأمين حياة المواطن والحفاظ على السكينة العامة أولى مسؤولياتها مهما كانت المبررات التي تدرج بها فذلك لا يعفيها في شيء.

المسؤولين الأمنيين وصحفيين وغيرهم. ولكنها وبالرغم من ذلك لا تزال تحافظ على حالة الغموض الكبير الذي يكتنفها ومن يقف وراءها بشكل يثير العديد من التساؤلات أهمها دور الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية؟ والجهات التي تقف وراء الانقلابات الأمني المربع؟ والحقيقة، فإن موضوع شائك كهذا من الصعب الخوض فيه، خاصة وأن تناوله في هذه الفترة ليس بالأمر الهين، ولا أخفيكم القول بأنني ترددت كثيراً وأنا أهم بالكتابة عن هذا الموضوع، إلى أن أضحت تلك الأعمال تأخذ طابعاً عدوانياً ينصب في معظمه ضد الأبرياء ويدفع ثمنه السكان المدينة الذين باتت النيران تطل منازلهم بصورة عشوائية وهي مسألة اعتبرتها قيادات محلية ومشايخ وأعيان الضالع في مذكرة لمحافظة عقاباً جماعياً غير مبرر ودليلاً على الحرب. التي أعلنتها السلطة على المدنيين، مدللين على ذلك باستخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي تستخدمها قوات الأمن، وما يسببه ذلك من خوف وهلع في أوساط النساء والأطفال.

وفيما تتهم الأجهزة الأمنية بالمحافظة من تصفهم بالعناصر الخارجة عن القانون من قوى الحراك بالوقوف وراء تلك الأعمال بهدف زعزعة الأمن والاستقرار وإفلاق السكينة العامة على اعتبار انسجام تلك الأعمال والتعبئة الخاطئة التي تقوم بها قوى الحراك بها في أوساط الجماهير، ترفض قوى الحراك الجنوبي إصاق تلك التهم بها، طالما وقد تنكرت لتلك الأعمال في كل بياناتها وفي مختلف المناسبات، والتأكيد على إدانته والالتزام بالنضال السلمي كخيار لا رجعة عنه ناهيك عما تؤكد قيادات الحراك بأن تلك الأعمال دخيلة على المواطنين في المحافظات الجنوبية وتشير بصريح الإتهام إلى قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية الذي تقول بأنهم هم من يقف خلفها خاصة وأنه يفترض بهم حماية المواطنين والطرق والأوساط من أية اعتداءات.

وإذا ما أخذنا ذلك على محمل الجد خاصة وليس هناك من دليل ملموس يشير إلى تورط الحراك في أعمال العنف باستثناء بعض الحالات لبعض قياداته في رفع السلاح بالمهرجانات وظهور بعض الملتصقين لفرض الإضراب بالقوة عند كل دعوة للتعصيان المدني؛ وأن الحراك هو من يقف وراء مثل هذه الأعمال، فإن الحراك أو

في الضالع اختفت مظاهر الأفراح والزفة التي كان لها ذوق خاص وتشترك فيها مختلف الوسائل بما فيها الدراجات النارية، وبات الصمت والوجود هما السائدان في شوارع مدينة حولتها الاشتباكات الليلية إلى مدينة أشباح لا مكان فيها سوى للفجعة وأصوات الرعب.

نصر المسعدي

في الضالع يأتي المساء حاملاً معه هواجس الخوف والهلع، فدوي أصوات الانفجارات والرصاص المتبادل هو المسيطر على الساحة، سكان المدينة باتوا يتصرفون على عجلة من أمرهم قبل أن تحين ساعات المساء خاصة وقد باتت منازلهم عرضة للقصف العشوائي من قبل قوات الأمن والجيش في حربها على نسور الظلام، وخشية أن لا يتأخر أحدهم لحين موعد تلك الاشتباكات.

في الضالع.. ثمة ملثمون يسرحون ويمرحون في شوارع المدينة وأزقتها على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية.. أصوات انفجارات عنيفة تهز سماء المدينة، تثير الرعب والخوف في أوساط السكان، يعقبها إطلاق نار دون أن يعرف مصدره، فترد عليه قوات الأمن والجيش وبشكل عشوائي بمختلف الأسلحة.

والغريب أن يجري كل ذلك وبشكل يومي منذ عدة أشهر دون أن يسمع أحد بأن ألقى القبض ولو على شخص واحد فقط من هؤلاء بجريرة التورط في تلك الأعمال طوال الفترة الماضية، والخاصة: تهم جاهزة توزعها الأجهزة الأمنية جزافاً هنا وهناك، والاكتماء عند هذا الحد، في وقت تقوم بقمع الفعاليات السلمية واعتقال الصحفيين والناشطين السياسيين.

مطلع الأسبوع الماضي اخترقت رصاصات القصف العشوائي نوافذ أحد منازل منطقة دار الحيد محدثة أضراراً كبيراً بالمنزل في الأونة الأخيرة تصاعدت أعمال العنف وتطورت بشكل مخيف حيث لم تعد تقتصر على ساعات المساء فحسب كما كانت في السابق؛ بل امتدت إلى ساعات النهار وفي كبد الظهيرة لتطال العديد من

## لحج.. قيادات في السلطة المحلية وراء الفوضى والانفلات الأمني

وكانت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق في المحافظة قد رفعت تقريراً مفصلاً عما يعتمل في محافظة لحج، وأكد التقرير ووقوف مسؤولين في صفوف عناصر الحراك وشجعوها في دعواتها الانفصالية وخص محافظة لحج بالتأكيد على أن جهات أمنية تقاعست عن أداء مهامها إزاء كثير من الخروقات الأمنية على مدى الثلاث سنوات الماضية.

عبد ربه منصور هادي كلاً من الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة ومدير أمن المحافظة وأثبت تورطهم ووقوفهم وراء ما حدث في الحوطة من فوضى وتخريب. وقد اتهم الأمين العام في الجلسة نفسها قد اتهم صراحة بالتقصير وحمله كامل المسؤولية فيما حدث ويحدث.

الحوطة عبد العزيز كرو قيادات أمنية بدعم القائم بأعمال الفوضى من عناصر الحراك، وقال إن جنودا تقاعسوا عن أداء واجبهم، بل إن بعضهم شوهد وهو يبيع الرصاص للمواطنين!! وأما العميد عبد القادر الشامي -مدير الأمن السياسي في محافظة لحج- فقد اتهم صراحة يوم الثلاثاء 16 فبراير الحالي في جلسة مع نائب الرئيس

غالب السميعي

تواترت الشهادات من أكثر من مصدر عن وقوف قيادات في السلطة المحلية بمحافظة لحج «أمنية -مدنية» وراء الفوضى وأعمال التخريب والانفلات الأمني الذي تشهده المحافظة وعلى الخصوص عاصمة المحافظة مدينة الحوطة. فقد اتهم البرلماني المؤتمري عن الدائرة 72 في مدينة